الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022)

عرض وتقديم: د. محمد فتحي شقورة

مقدمة

تعتبر الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022) مرجعًا أساسيًا يعكس طموح المدينة المحتلة خلال هذه الأعوام، وتمت إضافة مؤشرات التنمية القطاعية كجزء أساس مكمل للخطة الاستراتيجية، وتأتي استكمالًا للجهود التي بدأ فيها مكتب الرئيس وجامعة القدس بتحديث الخطة القطاعية للتنمية في القدس الشرقية عام (2010)، وأيضًا ما ورد في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للأعوام (2010–2013)، التي قام بإعدادها ديوان الرئاسة بشراكة كاملة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وموّلها الاتحاد الأوروبي.

وتهدف الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز صمود المقدسيين وتمكينهم على أرضهم، وتحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، مما يمكنهم من الصمود ومواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى اقتلاعهم وتهجيرهم من مدينتهم. كما تسعى الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية إلى تقوية صمود المجتمع الفلسطيني في مدينة القدس، وذلك بتأسيس قاعدة صلبة ومتكاملة، وحماية مختلف المؤسسات الوطنية العاملة في القدس وتقوية دورها وتوسيع مشاركتها في المجتمع.

وقد وضع هذه الخطة فريق من الخبراء والمختصين بعد دراسة الأوضاع على الأرض، والتعرف على الاحتياجات الفعلية في مختلف القطاعات الحيوية للقدس، وتم ذلك من خلال رؤية وأهداف محددة تتطابق والسياسات الفلسطينية الرسمية لتعزيز وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض باقتصاد المدينة المقدسة المحتلة.

وتبنت القمة العربية رقم (29) والتي عقدت بمدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15/ 4/ 2018، هذه الخطة الاستراتيجية في البند رقم 20 من القرار رقم 709 الخاص ببند التطورات والانتهاكات في مدينة القدس المحتلة، حيث دعت جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة، كما أكد القرار رقم (41) والصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 20/ 1/ 2019، إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018–2022).

القسم الأول: قطاعات الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية

وتشمل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية (15) قطاعًا موزعة على ثلاث مجموعات: مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية، مجموعة التنمية الاقتصادية، مجموعة القطاعات عبر القطاعية. وستركز هذه الخطة الاستراتيجية أساسًا على محافظة القدس مع إعطاء الأولوية لمدينة القدس داخل جدار الضم والتوسع، مع ضمان التداخل والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة).

أولًا: مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية

تشمل هذه المجوعة على القطاعات التالية (قطاع التعليم- قطاع الثقافة والموروث الحضاري- قطاع الرفاه الاجتماعي- قطاع الشباب- قطاع الصحة- قطاع المواطنة والسلم الأهلي وسيادة القانون). وفيما يلي نستعرض هذه القطاعات:

1- قطاع التعليم

التعليم في القدس هو ترجمة لما تعيشه المدينة من قهر، واضطهاد، وتمييز في الخدمات، ويعاني من محاولات سلطات الاحتلال السيطرة على المنهاج وأسرلته، وحرمان المدارس الحكومية

ومدارس الأوقاف من إمكانية ترميم أبنيتها المتهالكة، أو استحداث أبنية جديدة. وقد انعكست هذه الممارسات سلبًا على مجمل الوضع التعليمي في مدارس القدس فتدهورت بيئتها المادية، وترهلت أبنيتها.

كما تعمل سلطات الاحتلال عن القدس عن محيطها وحاصرتها بجدار الفصل العنصري وربطته بمنظومة من الحواجز العسكرية، والتي تعمل على تقييد دخول المقدسيين القاطنين خارج الجدار إليها بمن فيهم الطلبة والكادر التعليمي والاعتداء عليهم وإذلالهم. وتعد ظاهرة تسرب الطلبة من أبرز التحديات التي تواجه العملية التعليمية في القدس، نتيجة لتراجع الوضع المعيشي والاقتصادي والاجتماعي العام للأسر. وما يزيد أمور قطاع التعليم تعقيدًا هو تعدد الجهات المشرفة على العملية التعليمية في القدس وضواحيها، وذلك يعود لتعدد إلى واقع مدينة القدس وخصوصيتها.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- وجود جسم تربوي فعال ذي مرجعية جامعة لقطاع التعليم في القدس والتأسيس لمرجعية فنية موحدة للقطاع التعليمي.

ب- وجود صندوق مستقل وكفوء لدعم التعليم في القدس، بحيث يتسم بالشفافية والعدالة في توزيع الموارد والنهوض بوضع التعليم في القدس.

ت- تطوير البنية التحتية المدرسية المقدسية لاستيعاب الطلبة وتوفير مقاعد دراسية لهم بجودة عالية.

ث- تحسين جودة التعلم في مدارس القدس وربطها مع سوق العمل الحالي والمستقبلي.

ج- زيادة عدد المبادرات الطلابية الإبداعية في كل التخصصات والمجالات في القدس.

2- قطاع الثقافة والموروث الحضاري

تعمل سلطات الاحتلال وبشكل منهجي على طمس هوية مدينة القدس الثقافية واستبدالها بخطاب ثقافي وتراث إسرائيلي، وتستغل أي فرصة للتعدي على الموروث الثقافي المقدسي وتشويهه وسرقته. فبعد أن كانت القدس المركز الثقافي الرئيس في فلسطين تراجع دورها، وانتقل الفعل الثقافي إلى خارجها، وذلك نتيجة ممارسات الاحتلال القمعية التي لم تدخر جهدًا في عرقلة أي نشاط ثقافي فلسطيني في المدينة، ووضع المعوقات المختلفة أمام عمل

مراكزها الثقافية، وملاحقة مثقفيها وتشريدهم ومنعهم من العمل، كما قامت بإغلاق مراكز ثقافية عديدة.

أما فيما يتعلق بالموروث الحضاري، فقد شكلت المدينة عبر العصور بوتقة انصهار لحضارات وثقافات عريقة وامتزجت فيها بوجود معارف وآداب وفنون ونمط عيش وعادات وتقاليد ومعتقدات لتكون في مجملها الموروث الثقافي الحضاري المقدسي، لذا يعمل الاحتلال الإسرائيلي وبشكل دؤوب على تزوير الحقائق التاريخية واستبدالها بخطاب ثقافي وتراثي إسرائيلي مزور، فتارة يصادر ممتلكات عربية من عصور مختلفة، وتارة أخرى يستبدل أسماءها وأسماء أحيائها بأسماء إسرائيلية.

لذا فمن الضروري العمل على حماية موروث القدس الحضاري من التدمير، والسلب، والتزوير، والضياع، والعمل على جمعه وتوثيقه، وصيانته، وكذلك على دعم إنتاج الرواية الموضوعية التاريخية للمدينة، وصيانة نسيجها المعماري، التاريخي، والأثري، وترميمه تمهيدًا لتوريثه للأجيال القادمة. كما من المهم حماية وإحياء الصناعات والحرف التقليدية كونها عنصرًا مهمًّا من عناصر الهوية الثقافية، وتسهم في إنعاش السياحة الثقافية.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- الحفاظ على الموروث الحضاري بشقيه الثابت والمنقول.

ب- تعميم الرواية التاريخية الفلسطينية وتسويقها بشتى الأدوات والطرق.

ت- زيادة الحضور الثقافي الفلسطيني عالميًا.

ث- الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاج الثقافي من خلال الاستثمار في البنى المؤسساتية الثقافية، ودعم الإبداع ورعاية الموهوبين.

ج- زيادة الوعي بقيمة الموروث الحضاري للهوية الفلسطينية وأهميتها بين أبناء الشعب الفلسطيني.

3- قطاع الرفاه الاجتماعي

لا تدّخر سلطات الاحتلال جهدًا في تضييق الحياة على المقدسيين كجزء من سياسة الأسرلة للمدينة المقدسة، وتهجير سكانها الفلسطينيين، فعلى المواطن الفلسطيني أن يثبت باستمرار أن القدس مركز حياته طبقًا لقوانين الاحتلال الإسرائيلية، وإلا فإنه يفقد حقّه الإقامة

بالمدينة، وبالتالي الحق في تلقي المساعدة والخدمات من مكاتب الرفاه الاجتماعي التابعة للاحتلال، إضافة إلى التعقيدات التي تفرض على المواطن المقدسي لإثبات مكان سكنه باستمرار، فإن سلطات الاحتلال لا تتوقف عن اتخاذ الإجراءات، ووضع العراقيل المختلفة التي تقلّل بمجملها من وصول المواطن المقدسي لهذه الخدمات، والتمتع بها بشكل سلس وسريع، مهددة بذلك رفاه المواطن واستقراره في القدس.

وعلى الرغم من الوضع الصعب والاحتياجات الكثيرة للمقدسيين، إلا أن نظام الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية التابع لبلدية الاحتلال لا يقوم بواجبه تجاههم، فيوجد للرفاه الاجتماعي (19) مكتب رفاه اجتماعي لخدمة السكان الإسرائيليين في القدس الغربية، فيما تخدم (4) مكاتب فقط عائلة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تقليل نسبة الفقر في مدينة القدس.

ب- تعزيز الاستدامة المالية لمؤسسات الرفاه الاجتماعي وبرامجها السنوية.

ت- رفع كفاءة وكفاية مؤسسات الرفاه الاجتماعي في القدس.

ث- زيادة فرص حصول المواطنين على خدمات متنوعة ذات جودة في الرفاه الاجتماعي من المؤسسات الفلسطينية.

4- قطاع الشباب الفلسطيني

يواجه الشباب المقدسي جملة من التحديات تؤثر على واقعهم وبنية المجتمع كلها، والمتصلة بالواقع السياسي والأمني الخاص الذي تعيشه القدس من أسرلة، وتهجير، وعزل التجمعات السكانية بعضها عن بعض، كما يواجه هؤلاء الشباب تحديات تؤثر على واقعهم تبدأ بالعزل القسري الذي يفرضه الاحتلال على القدس وشبابها عن محيطهم الفلسطيني، والمحاولات الدؤوبة لتجهيلهم وحرفهم عن قضيتهم الأساسية، وإغراقهم في مشاكل الحياة اليومية. وتمارس سلطات الاحتلال كل أنواع القمع والعنف ضدهم، وتقوم باعتقالهم بالجملة. حيث يعاقب الاحتلال أسرى القدس كلهم، ويمنعهم من ممارسة حقهم في العمل، مجرد اعتقالهم، وذلك في محاولة منه لتدمير مستقبلهم، وكسر إرادتهم وثنيهم عن الدفاع عن مدينتهم ووطنهم. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، إلا أن الشباب المقدسي لا زال

يمثل نموذجًا حيًا في شتى المجالات، وأساس نهضة مجتمعه المقدسي الفلسطيني.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- مشاركة فاعلة ودور حقيقي للشباب في الحياة المجتمعية المدنية التي تتسم بالديمقراطية والتعددية في مختلف النواحي.

ب- فرص عمل متوافرة للشباب في كل القطاعات لتقليل البطالة، ومكافحة فقر العائلات الناشئة والأزواج الشابة.

ت- توفير خدمات تربوية وإرشادية للشباب، وتطوير مهاراتهم الفردية.

5- قطاع الصحة

من أهم التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في القدس هو خضوعه لسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وممارستها سياسات وإجراءات الرقابة على عمله، كما يعاني المقدسيون الفلسطينيون من التهميش والتمييز الإسرائيلي في الحصول على الخدمات الصحية الجيدة والمناسبة، حيث توجد في القدس أعلى معدلات انتشار الأمراض المزمنة. وتعتبر شبكة مشافي القدس الشرقية جزء أساسي من النظام الصحي الفلسطيني، إلا أنها تعاني من مديونية عالية، لذا فإن هناك حاجة لبناء نظام صحي تتكامل فيه الخدمات الصحية الأولية والسريرية والصحة النفسية للمقدسيين تحت إشراف جسم وطني موحد وتعزيز وصول الخدمات الصحية بجودة عالية للفئات المهمشة.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- شبكة خدمات وطنية للرعاية الصحية الأولية، والصحة العامة في القدس.

ب- نظام متكامل للرعاية الصحية الثانوية تقدمها مشافي القدس.

ت- وصول الخدمات الصحية للفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة بجودة عالية.

ث- تطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي والتعليم الصحي المتخصص والبحث الصحي.

6- قطاع المواطنة والسلم الأهلي وسيادة القانون

يتمثل التحدي الأساس لمواطنة المقدسيين الفلسطينيين في فرض سلطات الاحتلال إجراءات عديدة فيما يتعلق بمواطنة المقدسيين، من خلال فصل المواطنة عن الأرض،

وذلك عبر ضم الأرض إلى دولة الاحتلال بشكل غير شرعي، ونزع حقوق المواطن في ملكيتها وحيازتها، بل قيام سلطات الاحتلال بنزع حق المواطنة الفلسطينية ذاتها. كما يعاني المقدسيون على المستوى القانوني من إلغاء الإقامات وتقييد تسجيل الأطفال وتقييد لم الشمل للمقدسيين وذويهم.

وقد قامت سلطات الاحتلال بإجراءات كثيرة ضد المواطنين المقدسيين منها: منع المؤسسة الرسمية الفلسطينية من العمل في المدينة، وإغلاق كثير من المؤسسات الوطنية الفلسطينية العاملة في القدس، وعزل أحياء القدس بعضها عن بعض بإقامة تجمعات استيطانية في المساحات الفاصلة بينها، وإحاطتها بتجمعات استيطانية أخرى، كما أخرجت عددًا من التجمعات السكانية والأحياء المقدسية من حدود المدينة المقدسة.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- توفير الدعم القانوني المجاني الكافي والكفوء للمقدسيين الفلسطينيين أمام الدوائر الحكومية ومحاكم سلطات الاحتلال.

ب- وجود شبكة مناصرة محلية ودولية فاعلة تركز على قضايا القدس.

مشاركة أوسع للمواطنين المقدسيين في تعزيز المناعة الوطنية والمجتمعية المستندة إلى قيم المواطنة وحماية السلم الأهلي

ثانيًا: مجموعة التنمية الاقتصادية

تتمثل مجموعة التنمية الاقتصادية في القطاعات التالية:

1- القطاع الاقتصادي

تعيش محافظة القدس أوضاعًا اجتماعية واقتصادية صعبة، ناجمة أساسًا عن الاحتلال الذي طال أمده، فالصدمات التي يتعرض لها اقتصاد المدينة المقدسة عصفت بنسيج القدس الاجتماعي والاقتصادي، وأضعفت من روابطها الاقتصادية مع عمقها الطبيعي في باقي الأرض الفلسطينية. وقد كان لبناء جدار الفصل العنصري وفرض الحصار على المدينة الأثر الأكبر في عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني وإلحاقها بالاقتصاد الإسرائيلي، وتعميق اعتمادها عليه.

ويعاني الاقتصاد المقدسي من سياسات سلطات الاحتلال التمييزية والمتحيزة، المتمثلة في

تراجع الخدمات العامة، والمرافق الأساسية المتوافرة للسكان الفلسطينيين، وبفرض القيود عليهم في مجال تراخيص البناء، والتوسع العمراني، ومما زاد الوضع تدهورًا محدودية الفرص والموارد المتاحة، وقلة المؤسسات المالية القدرة على تمويل النشاطات التجارية والعقارية، وتوفير القروض الشخصية للأفراد، والمشاريع الاقتصادية والصناعية.

ومن أبرز النتائج المترتبة على ما سبق ازدياد المصاعب أمام النشاطات التجارية والصناعية داخل المدينة، وإضعاف قدرة المنتجات الفلسطينية على التنافس والصمود في وجه المنتجات الأخرى، وضمور الخاصية التفضيلية للقدس كمركز اقتصادي صناعي رئيس للفلسطينيين، مما سبب تقلص الحجم النسبي لاقتصاد مدينة القدس بالمقارنة مع باقي الأرض الفلسطينية.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تمكين قطاع التجارة بأشكاله المختلفة في القدس.

ب- دعم تجار مدينة القدس وخاصة الحرفيين ومنحهم تسهيلات مصرفية.

ت- تحسين فرص وصول المنتجات إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

ث- منطقة صناعية ناجحة وفعالة في محافظة القدس لتوفير فرص عمل.

ج- قطاع صناعة متطور وقادر على المنافسة، والعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية المشجعة لزيادة الإنتاج المحلي كبديل الاستيراد.

ح- رفد سوق الأعمال المقدسي بمشاريع ريادية.

2- قطاع الإسكان

يعاني المقدسيون من أزمة إسكان حادة، فالكثافة السكانية في محافظة القدس هي الأعلى بالمقارنة مع محافظات الضفة الغربية، كما يواجه قطاع الإسكان تحديات كثيرة، منها ما يتعلق بالقوانين الإسرائيلية التمييزية المتمثلة بقوانين الأراضي، وقوانين التخطيط والتنظيم، وقوانين الترخيص، والتي يتطلب التعامل معها بذل جهد ووقت، ومواد مالية وفنية كبيرة جدًا، ومنها: ما يتعلق بمشاريع التخطيط الهيكلي الحضرية، ومصادرة الأراضي والمنازل، وهدم البيوت، وفرض القيود على تطوير المنازل والشقق القائمة. وذلك بهدف التحكم في النمو الطبيعي والتوسع العمراني للمقدسيين، والحد من تطور الأحياء الفلسطينية.

ويعد الوضع الإسكاني داخل البلدة القديمة بالقدس أحد التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع، فكثير من المنازل تحتاج إلى عملية إصلاح وترميم جزئية أو كاملة وبعضه الآخر يحتاج إلى توسيع، إلا أنه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند تنفيذ مثل هذه التدخلات من أجل الحفاظ على التراث المعماري للبلدة القديمة، وصيانته من أجل الحفاظ على الهوية العربية للمدينة.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- توفير مظلة مؤسساتية مسؤولة على تطوير قطاع الإسكان، وعلى صندوق خاص لدعم قطاع الإسكان، وعلى صندوق خاص لدعم قطاع الإسكان في القدس وتمويله من مصادر خارجية وداخلية.

ب- تحسين وضع المباني القائمة ولاسيما في البلدة القديمة ومحيطها.

ت- بناء وحدات سكنية ومشاريع إسكان تساعد على تلبية الحاجات الملحة للسكن.

3- قطاع الزراعة

شكّل القطاع الزراعي بمكوناته وفروعه المختلفة ولا يزال أحد أهم دعائم الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، غير أن الإنتاج الزراعي يعاني في القدس من تحديات تتعلق بالاحتلال وممارساته، إذ يكافح المزارع المقدسي لحماية أرضه من المصادرة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال إلى تطبيق القانون العثماني لنزع ملكية الأراضي غير المستغلة، ويكابد كثير من المزارعين من أجل الوصول إلى أراضيهم التي تم عزلها خلف الجدار عبر بوابات يتحكم بها المحتل.

كما يتحكم المحتل بمقدرات الإنتاج من مياه، وأسمدة، وعلاجات، وشتلات، ويفرض أسعارًا وشروطًا تعجيزية على المزارعين من أجل الحصول عليها.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- المساهمة في حماية الرقعة الزراعية في محافظة القدس وتطويرها.

ب- دعم مشاريع إنتاجية وتعاونية زراعية.

ت- دعم القدرة التسويقية والإنتاجية للمزارع.

ث- الاهتمام بالإرشاد الزراعي ورفع كفاءة المزارع.

ج- تعزيز الترابط الاقتصادي بين مناطق (ج) والمناطق الأخرى في المجال الزراعي.

4- قطاع السياحة والآثار

تواجه الأوضاع السياحية في القدس أخطارًا عديدة، لعل من أهمها: الحصار المفروض عليها قسرًا، والذي يهدف إلى فصلها عن الجسم الفلسطيني، وحرمان أهلها ومؤسساتها، وفنادقها، ومطاعمها، ومرافقها المتنوعة من التمتع بالنشاط المحلي والوافد لتنشيط الأسواق المحلية من ناحية، ولربط المواطن والزائر بالمؤسسات التراثية والثقافية من ناحية أخرى. وهذا الأمر إن استمر فسيعمق تهميش المدينة اقتصاديًا وثقافيًا ومجتمعيًا ويضعف قدراتها على الحفاظ على التراث والثقافة وتعزيز الهوية الفلسطينية المقدسية.

حيث فقدت القدس خلال العقدين الماضيين مكانتها سياحيًا وثقافيًا على المستوى المحلي الوطني، حتى بالمقارنة مع بعض المدن الفلسطينية الأخرى، وخسرت نصف طاقتها الاستيعابية كمقصد تراثي، ومركز سياحي وثقافي فلسطيني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد يجب العمل على تعزيز الهوية المقدسية الفلسطينية وحماية التنوع الحضاري في القدس، والترويج للقدس كمقصد سياحي ثقافي تراثي فلسطيني وديني.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تنظيم وتعزيز قدرات المؤسسات السياحية والأفراد على جذب السياحة الداخلية والخارجية.

ب- ترسيخ الهوية المقدسية الفلسطينية السياحية، وحماية التنوع الحضاري.

ت- ترويج القدس عاصمة فلسطين السياحية كمقصد سياحي تراثي وديني.

ثالثًا: مجموعة القطاعات عبر القطاعية

تتضمن هذه المجموعة العديد من القطاعات نتناولها فيما يلي:

1- قطاع البيئة

يعد قطاع البيئة من أكثر القطاعات إهمالًا في محافظة القدس، وذلك للتمييز الحاصل في تقديم الخدمة، حيث تعاني مكونات هذا القطاع: (المياه، والصرف الصحي، والنفايات

الصلبة، والطاقة) من قيام سلطات الاحتلال بوضع العقبات أمام تطور الأحياء العربية، والمناطق التي تعدها خارج حدود مدينة القدس، وخاصة تلك القائمة خارج حدود الجدار.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- وضع مقترحات لتطوير البنية التحتية لقضايا (المياه والصرف الصحي والنفايات) في القدس.

ب- توفير خدمات جمع النفايات والتخلص منها، والبنية التحتية التابعة لها بطريقة متطورة وتعالج الفجوات بين المناطق وتحل المشكلات.

ت- حماية محافظة القدس من التلوث والتركيز على البلدة القديمة.

ث- تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

ج- تطوير البنية المؤسساتية لإدارة البيئة على مستوى التجمعات السكانية، وتنمية قطاع البيئة المقدسي ليصبح بشكل محوكم ومتكامل ومتوافق مع المعايير الدولية.

2- قطاع الإعلام والمناصرة

لا يمكن الحديث عن الإعلام في القدس دون الحديث عن السياسات القمعية لسلطات الاحتلال تجاه الإعلام والإعلاميين، حيث تفرض قوات الاحتلال العديد من السياسات والإجراءات التي تقوم على تقييد حرية التحرك للصحافة العالمية بشكل عام والصحافة الفلسطينية بشكل خاص فيما يتعلق بالقدس، إضافة إلى الممارسات القمعية والاستخدام المفرط للعنف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الصحافيين الفلسطينيين في أثناء تغطيتهم للأحداث في المدينة المحتلة.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تطوير دور الإعلام الذي يعنى بالشؤون المقدسية بشكل مهني وتنافسي.

ب- تطوير كادر صحفي وإعلامي مؤهل في القدس.

ت- استخدام فعال لتكنولوجيا المعلومات (المرئي والمسموع والمقروء) لإيصال رسالة القدس إلى العالم.

ث- رفع مستوى الوعي حول حقوق الفلسطينيين المهضومة والتمييز المؤسسي ضد الفلسطينيين في القدس.

ج- بلورة استراتيجية مناصرة لقضية القدس للترويج للمبادرات الشعبية المقدسية في مجال الإعلام.

3- قطاع التنمية الحضرية والحكم المحلي

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها القدس عام 1967 سياسات تخطيطية بهدف إيجاد واقع جديد يتمثل في تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة وإيجاد أغلبية يهودية فيها. ولتحقيق ذلك وضعت سلطات الاحتلال يدها على ما نسبته 35 %من مساحة القدس المحتلة، وخصصتها لإقامة المستوطنات اليهودية وتوسيعها، وأعلنت 30 %من مساحة القدس الشرقية بمثابة مناطق تنظيمية لا يسمح البناء فيها.

وقد قامت سلطات الاحتلال باستخدام مخططاتها الحضرية المختلفة للسيطرة على مدينة القدس، وفصلها عن باقي الضفة الغربية من خلال طرح مخططات عنصرية تشمل مصادرة الأراضي وهدم البيوت وتقليص استصدار تراخيص بناء للمقدسيين، وتحديد نسبة منخفضة للبناء لهم، ووضع الصعوبات في عمليات تسجيل الأراضي والسيطرة على البلدة القديمة والمنطقة المحيطة بها، وفرض الرواية الإسرائيلية على المكان، وتهويد أسماء الأحياء.

إن فرض سياسة الأمر الواقع من سلطات الاحتلال المتمثلة في فصل مدينة القدس عن ضواحيها قد حال دون تنفيذ مشاريع متكاملة، وخاصة مشاريع البنية التحتية كشبكات الصرف الصحي والطرق، وشبكات تصريف مياه الأمطار، وقد زاد الأمر تعقيدًا وجود مخططات احتلالية إسرائيلية تعيق التوسع العمراني الفلسطيني، والذي من أبرز متطلباته وجود بنية تحتية ملائمة، والتي لايمكن تنفيذها على أرض الواقع.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تأسيس وحدة لدعم التخطيط الفلسطيني تهتم بالمسائل المتعلقة بالتخطيط الحضري والأراضي والبناء.

ب- تعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات في مجال التخطيط التنموي والتخطيط القطاعي في مدينة القدس.

ت- حماية الأرض الفلسطينية في محافظة القدس من الاستيلاء والمصادرة.

ث- تمكين هيئات الحكم المحلي في محافظة القدس لمواجهة مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

4- قطاع النوع الاجتماعي

تعيش النساء في محافظة القدس واقعًا مركبًا تتقاطع فيه السياسات الرسمية، والممارسات اليومية لسلطات الاحتلال من خلال القوانين العنصرية المتعلقة بقضايا المواطنة، والإقامة، والعمل، والصحة، وقضايا الأحوال الشخصية من جهة، والممارسات الفعلية التي تؤثر على حياة الإنسان الفلسطيني، وذلك من خلال أعمال التهجير والعنف وهدم البيوت، والاستيطان، والحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري. وتقوم المؤسسات النسوية في القدس بدور مهم من خلال دعم المرأة في كل المجالات، إلا أنها تصطدم بإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تعمل على تقييد نشاطاتها وعرقلتها.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تضمين النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج المؤسسات الفاعلة في القدس.

ب- تفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء في القدس.

ت- تحشيد الجهود الرسمية والأهلية لتحسين وضع المرأة المقدسية.

ث- العمل على التمكين المجتمعي والاقتصادي والسياسي للمرأة المقدسية.

5- قطاع تكنولوجيا المعلومات

تسيطر دولة الاحتلال على البنية التحتية للاتصالات في المدينة المقدسة، وعلى فرص الاستفادة مما يمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات من فرص للنهوض بهذا القطاع المهم، مما يحد من القدرة على الإفادة من الكادر المقدسي والفلسطيني المؤهل الموجود في المدينة المقدسة. كما تعاني مؤسسات الأعمال المختلفة بسبب الإجراءات الاحتلالية والأطر القانونية التي تضعها كعدم منع التراخيص وارتفاع الضرائب، مما يتسبب بخلق فجوات في إمكانية تطوير الشركات المقدسية والأفراد لمشاريعهم الناشئة.

ومن الأهداف المتوقع تحقيقها:

أ- تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من خلال توظيف التكنولوجيا في التعليم.

ب- رفد سوق الأعمال المقدسي بشركات ناشئة في التكنولوجيا الحديثة.

ت- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤسسات الأعمال المقدسية التقليدية.

القسم الثاني: تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية

تتحقق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية عبر تنفيذ بنودها ضمن توجه عام يتعامل مع القطاعات التنموية برؤية شمولية، ترى في هذه القطاعات وحدة متكاملة، وتوفر إطارًا عامًا للتدخلات الفلسطينية في القدس الشرقية، ومن المتوقع أن تُلقى مهمة تنفيذ الخطة أساسًا على عاتق المؤسسات العاملة داخل المدينة، ومن ضمنها جامعة القدس، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية ذات العلاقة.

وفي هذا السياق، تعد عملية تشجيع التشابك وبناء التحالفات والتنسيق المشترك للأنشطة من الأمور بالغة الأهمية، بسبب تداخلات القضايا وتعقيداتها، وتعدد الأطراف المشاركة، وعليه فمن المهم تأسيس إطار مستدام وواضح، يهدف إلى خلق أوسع تنسيق وتعاون وشراكة ممكنة بين مختلف الأطراف المشاركة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والجهات المانحة، وأيضًا جامعة القدس كونها الجامعة الوحيدة في المدينة المحتلة.

أولًا: مصادر التمويل الفلسطينية

تتعدد مصادر تمويل الخطة الاستراتيجية فلسطينيًا من خلال ما يلي:

أ- مخصصات من الموازنة العامة للقدس من خلال تخصيص موازنات مباشرة لدعم منظمات المجتمع المدني في القدس، أو موازنات مخصصة لوزارات معينة، ومؤسسات عامة.

ب- أموال تتسلمها منظمة التحرير الفلسطينية لصالح القدس، ويمكن زيادة هذه

المبالغ من خلال تفعيـــل مقررات الجامعة العربية، والقمة الإســـلامية، ولجنة القدس الخاصة بدعم القدس.

ت- مساهمات من الفلسطينيين في الشتات.

ث- المستثمرون الفلسطينيون المحليون والمغتربون وخاصة في نشاطات مرتبطة بالقطاع الخاص مثل التنمية الاقتصادية، والسياحة، والإسكان.

ج- مؤسسات دينية مثل الوقف الإسلامي والكنائس المسيحية، ومنظمات محلية مرتبطة بالكنيسة.

ح- تمويل ذاتي من قبل منظمات فلسطينية غير حكومية.

خ- مساهمات من المجتمع المحلي بما فيها المساهمات النقدية.

ثانيًا: مصادر التمويل الخارجية

تشمل مصادر التمويل الخارجية للخطة الاستراتيجية كلًّا من:

أ- الدول العربية والإسلامية.

ب- الصناديق العربية والإسلامية.

ت- المنظمات الأهلية العربية والإسلامية.

ث- المجتمع الدولي والجهات المانحة.

ج- هيئات ووكالات الأمم المتحدة بما فيهم البنك الدولي.

ح- المنظمات الأهلية الدولية وتلك المرتبطة بالمؤسسات الكنسية.

خاتمة

تحتوي الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية للأعوام (2018-2022) على نظرة أوسع لقطاعات التنمية، حيث أضيفت قطاعات جديدة، لم يتم أخذها بعين الاعتبار في الخطط السابقة، وتشمل ملخصًا للواقع والتحديات الأساسية، والنتائج المتوقعة حتى عام (2022)، ومقترحًا لتدخلات تحقق النتائج المرجوة، كما تم تحديد الأدوات والبرامج التي يجب استحداثها أو تنفيذها.

وقد تم تحديث التوجهات القطاعية اعتمادًا على الخطة الاستراتيجية للأعوام (2010-2013) إضافة إلى الدراسات ذات العلاقة، والتي أنجزتها مؤسسات تنموية محلية، ودولية عديدة لصالح التنمية في القدس، ومع إطلاق خطة الأجندة التنموية (2030) لتؤكد أن التنمية في محافظة القدس يجب أن تشمل الأبعاد الثلاثة المتكاملة: البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث إن قوتها تكمن في تداخل هذه الأبعاد، لتحقيق السبل الاجتماعية التي تعزز الديناميكية الاقتصادية، وتسمح بصون العناصر البيئية، وحسن استخدامها، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة والاستدامة.

وتعكس التكلفة التقديرية للخطة الاستراتيجية القطاعية والتي بلغت 425 مليون دولار تعزيز صمود المقدسيين وتمكينهم على أرضهم وتحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، وضمان مشاركتهم واستفادتهم من عوائد هذا النمو، مما يمكنهم من الصمود ومواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى اقتلاعهم وتهجيرهم من مدينتهم.

ونظرًا للأوضاع الاقتصادية الفلسطينية السائدة حاليًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن الموارد الفلسطينية ليست كافية للتعامل مع مختلف الأولويات والتحديات الكبيرة والمتزاحمة التي تواجه المقدسيين، لذلك فإن تنفيذ الجزء الأكبر من الأهداف المقترحة سيعتمد على التمويل والدعم الخارجيين.

وستلعب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الفلسطينية دورًا رئيسًا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية، وتشمل هذه المنظمات طيفًا متنوعًا واسعًا من المؤسسات والشبكات بما في ذلك المنظمات الأهلية، والوطنية، والدولية، والجمعيات الخيرية، وجامعة القدس، ومراكز الأبحاث، والنوادي الشبابية، والحركات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية، والنقابات، والجمعيات والاتحادات المهنية. بحيث تعتبر مشاركة هذه المنظمات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية من العناصر الأساسية لتعزيز وجود توجه فلسطيني نحو العمل في القدس.